

تركيا تستعد لاستئناف محاولتها الضغط على السعودية بملف خاشقجي

أمل تركي في صعود إدارة أميركية جديدة أقل وفاقا مع الرياض



جنگيز تجدد نجوميتها الموسم آخر

وقررت المحكمة التركية عقد الجلسة الثانية للمحاكمة في 24 نوفمبر الجاري بعد الموافقة على لائحة اتهام قدمت شكواها خديجة جنگيز نطال 20 سعودي بتهم "التعذيب الوحشي والقتل والتحرير".

وترى تركيا أنّ قضية مقتل خاشقجي ترتبط بالولايات المتحدة بشكل أو باخر، حيث كان الصحافي السعودي مقيما على أراضيها ويكتب في صحيفة واشنطن بوست.

وفقا لصحيفة واشنطن بوست، فإن أعضاء فريق محاماة جنگيز تحدثوا لها بان الدعوى القضائية تهدف إلى "تحميل ولي العهد السعودي عبر المحكمة الأميركية المسؤولية المباشرة عن مقتل خاشقجي".

كما تهدف إلى الحصول على وثائق تكشف حقيقة ما جرى، انطلاقا من الثقة التي تضعها جنگيز في نظام العدالة الأميركي لتحقيق قدر من العدالة والمساءلة.

وكثيرا ما أوحى تركيا بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ينفذ إلى جانب السعودية في قضية مقتل خاشقجي، وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قد صرح في فبراير العام الماضي أنّ بلاده لا تتستر على جريمة قتل الصحافي، وانتقد السفير إم هاربر إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لأنها "لم تحاسب المتورطين في قتل خاشقجي".

ويتوقع أن يشجع حدوث تغيير على رأس الإدارة الأميركية، حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا على مواصلة المحاورة التي افتتحتها قبل سنوات ضد السعودية، خصوصا وأن الأخيرة أظهرت قدرة كبيرة على إدارة المحاورة بصرامة دون تشنج، وبدأت مؤخرا تلوح لانقذة باقوى أوراقها؛ الورقة الاقتصادية وذلك من خلال حملة غير الرسمية لمقاطعة تركيا تجاريا والتي تعرف بالرياض كيف تطبقها دون الخضوع لتبعات قانونية.

بخصوص أعمال مرتكبة خارج الولايات المتحدة.

وفي مؤتمر واضح على تسييس القضية ربط التقرير "وصول الأمير محمد بن سلمان إلى منصب ولي العهد في يونيو 2017" بما سمته "المزيد من الأزمات الداخلية والقضايا الخارجية المعقدة، التي كانت عناوينها الأبرز الحرب في اليمن والحصار المفروض على قطر".

ولا تتروّد تركيا سواء في خطابها السياسي الرسمي أو في خطابها الإعلامي عن مهاجمة القضاء السعودي والتشكيك في صدقيته، حيث قالت وكالة الأناضول في تقريرها المذكور إنّ "طبيعة المحاكمة والقرارات النهائية التي أصدرتها المحكمة السعودية المختصة أعادت الملف إلى واجهة الاهتمام، مضيفة "تعتقد أوساط ومنظمات دولية، بغيباب العدالة في تلك الأحكام".

الإعلام التركي يدشن حملة جديدة لإعادة إثارة الضجة حول قضية مقتل خاشقجي بعدما تراجعت وفقدت اهتمام المتلقين

وقتل خاشقجي في الثاني من أكتوبر 2018 داخل القنصلية السعودية بمدينة إسطنبول. وقادت تركيا تحركات دولية على مختلف الأصعدة لمنع إغلاق القضية من قبل القضاء السعودي. ومطلع يوليو الماضي، بدأت إحدى المحاكم في إسطنبول محاكمة غيابية لعشرين سعويدا من المتهمين باغتتيال الصحافي بينهم النائب السابق لرئيس الاستخبارات السعودية أحمد عسيري والمستشار السابق في الديوان الملكي سعود القحطاني.

رغم أن تركيا فشلت في استخدام قضية خاشقجي في هرّ صورة السعودية وزعزعة مكانتها بين كبار حلفائها الدوليين، إلا أنها لا تبدو قد يشست من استخدام تلك الورقة التي ترى أنّها لم تحترق تماما ولا تزال قابلة للاستخدام، خصوصا إذا جاءت الانتخابات الأميركية برئيس ديمقراطي خلفا لدونالد ترامب الذي أقيم مع الرياض صداقة فوق العادة.

وهو محاولة الإيحاء بوجود مسؤولية سياسية وراء الجريمة، تتهم المواطنة التركية جنگيز، ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بإصدار أمر قتل الصحافي. ومن جتها تدعي منظمة "الديمقراطية الآن في العالم العربي" التي أسسها خاشقجي أنّ من دافع عن قتلته وقف وتعطيل عمل المنظمة في الترويج للديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي.

وبالتوازي مع المسار القضائي الجديد الذي شرعت خديجة جنگيز في إنطلاقه على أصل الوصول إلى إدارة القيادة السعودية، شرع الإعلام التركي في حملة جديدة لإعادة إثارة الضجة حول مقتل خاشقجي والتي تراجعت وفقدت اهتمام المتلقين. ومن عناصر تلك الحملة الترويج لإمكانية نجاح ذلك المسار في الوصول إلى نتائج وأحكام قضائية غير تلك التي توصل إليها القضاء السعودي.

وفي هذا الإطار نقلت وكالة الأناضول التركية في تقرير لها، عن المندوب السابق للولايات المتحدة في مجلس حقوق الإنسان الأممي وأحد الشركاء في شركة "جينر أند بلوك" للحماما، السفير كيث إم هاربر قوله إنّ فرص نجاح الدعوى القضائية "كبيرة جدا". كما نقلت عن المحامين المكلفين بالدعوى القضائية في واشنطن، أنّ الدعوى صالحة للنظر في محكمة أميركية بموجب قوانين ودستور البلاد، وقانون حماية ضحايا التعذيب وقانون التعويضات عن الأضرار بالغرباء، الذي يسمح لغير المواطنين برفع دعاوى

رغم أن تركيا فشلت في استخدام قضية خاشقجي في هرّ صورة السعودية وزعزعة مكانتها بين كبار حلفائها الدوليين، إلا أنها لا تبدو قد يشست من استخدام تلك الورقة التي ترى أنّها لم تحترق تماما ولا تزال قابلة للاستخدام، خصوصا إذا جاءت الانتخابات الأميركية برئيس ديمقراطي خلفا لدونالد ترامب الذي أقيم مع الرياض صداقة فوق العادة.

وهو محاولة الإيحاء بوجود مسؤولية سياسية وراء الجريمة، تتهم المواطنة التركية جنگيز، ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بإصدار أمر قتل الصحافي. ومن جتها تدعي منظمة "الديمقراطية الآن في العالم العربي" التي أسسها خاشقجي أنّ من دافع عن قتلته وقف وتعطيل عمل المنظمة في الترويج للديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي.

وبالتوازي مع المسار القضائي الجديد للشرطة التركية، شرع الإعلام التركي في حملة جديدة لإعادة إثارة الضجة حول مقتل خاشقجي والتي تراجعت وفقدت اهتمام المتلقين. ومن عناصر تلك الحملة الترويج لإمكانية نجاح ذلك المسار في الوصول إلى نتائج وأحكام قضائية غير تلك التي توصل إليها القضاء السعودي.

وفي هذا الإطار نقلت وكالة الأناضول التركية في تقرير لها، عن المندوب السابق للولايات المتحدة في مجلس حقوق الإنسان الأممي وأحد الشركاء في شركة "جينر أند بلوك" للحماما، السفير كيث إم هاربر قوله إنّ فرص نجاح الدعوى القضائية "كبيرة جدا". كما نقلت عن المحامين المكلفين بالدعوى القضائية في واشنطن، أنّ الدعوى صالحة للنظر في محكمة أميركية بموجب قوانين ودستور البلاد، وقانون حماية ضحايا التعذيب وقانون التعويضات عن الأضرار بالغرباء، الذي يسمح لغير المواطنين برفع دعاوى

كورونا يطلق «تجارة رقيق» معاصرة في الكويت

الكويت - برزت مجددا في الكويت مشكلة سدّ النقوص المتفاجم في اليد العاملة المستقدمة خصبيا من الخارج للعمل في المنازل، ليريز معها الخلل الكبير في سوق الشغل بالبلد الذي يخطط منذ سنوات لتعديل تركيبته السكانية عبر تقليص عدد الوافدين إلى أراضيها وحصص عدد كبير من الوظائف في مواطنيه.

وتحدّث تقرير صحافي كويتي عن وجود أزمة في العمالة المنزلية في ظل الإغلاق المرتبط بجائحة كورونا وتوقف استخدام العمال من الخارج، ونقلت صحيفة الراي المحليّة عن مصادر وصفتها بالمطلعة أنّ بعض مكاتب الاستخدام غير المرخصة تستغل الظروف الحالية لعرض يد عاملة منزلية غير مستجيبة للشرط أو موجودة في الكويت بصفة غير قانونية، وذلك في عمليات مثيرة لشبهات الاتجار بالبشر.

مكاتب استخدام العمال تستغل النقوص الكبير في خدم المنازل لتشغيل عاملات في ظروف مثيرة لشبهات الاتجار بالبشر

ويرتبط الإقبال الكبير على هذا النوع من العمال بانفاج درجة رفاه المواطن الكويتي العائد بالأساس إلى سحاء الدولة وكثرة تقديماتها المالية، لكنّه مرتبط أيضا بعقوبة كويتية تأسست ورست عبر سنوات الورة المالية التي عاشتها البلاد بفعل شراء عائداتها من النفط، وتمثّل تلك العقوبة في الترفع على القيام بالأعمال البسيطة والمرهقة ومختلفة الدخل.

وشبّهت المصادر تشغيل خدم المنازل بطريقة غير قانونية بـ"تجارة الرقيق" من خلال "مكاتب وهمية تلفت على القانون وتوفّر الخادمة بمبالغ تصل شهريا إلى أكثر من 1300 دولار"، موضحة "أن تلك المكاتب تستغل قلة العرض وحاجة الأسر عبر فرض أتاوة إلى جانب راتب العاملة، في حين سجّلت 30 ألف عملية تحويل إقامة لعاملات خلال الأزمة، مع استغلال المكاتب الوهمية للعمالّة المخالفة بوجود نحو 60 ألف مخالف غالبيتهم من الإناث".

وذكرت أنّ تلك المكاتب تشتتر على أي مواطن يريد عاملة منزلية أن يقبل بعملها بنظام الأجر الشهري، بحيث تتقاضى العاملة راتبها الذي يتراوح بين 320 و390 دولارا، فيما يتقاضى المكتب مبلغا يتراوح بين 490 و650 دولارا، بحسب الاتفاق بين الطرفين، ما يكلف رب الأسرة مبلغا يصل في بعض الحالات إلى 1040 دولارا شهريا للعمالّة والمكتب، مشيرة إلى أنّ بعض تلك المكاتب وهمية وتستغل العمالة المخالفة لتشغيلها والاستفادة منها إلى أقصى حد، في ظل توقف الاستخدام وحاجة الأسر الكويتية للعمال المنزليات.

وكثيرا ما كان موضوع العمالة المنزلية ملفا إشكاليا في الكويت ينطوي على مساوئ تنظيمية ويجلب للبلد انتقادات حقوقية.

بل إنّ الملف ذاته كاد في أكثر من مناسبة أن يتسبب في أزمت دبلوماسية بين الكويت والبلدان المصدرّة لهذا النوع من العمالة على غرار ما حدث بين الكويت والفلين من تجاذب حادّ



يأتين بأمال عريضة ويعدن بذكريات مريرة

صراع يماني على شحنة نفطية يهدد البحر الأحمر بكارثة بيئية

يبلغ وزن الناقلة الخزّان أربعة آلاف وتسعة أطنان. وتقول الحكومة اليمنية إن جماعة الحوثي ترفض منذ خمس سنوات السماح لفريق أممي بصيانة الخزّان، وهو ما تنفيّه الجماعة، مشترطة بيع النفط المتواجد في الخزّان لصالحها، وهو ما ترفضه الحكومة اليمنية بشدة، ما جعل أزمة الخزّان مستمرة منذ سنوات. فيما تبدّل الأمم المتحدة جهودا من أجل بيع النفط وتوزيع إيراداته على الطرفين، كحل وسط ينهي الأزمة.

صافر سيودي إلى كوارث بيئية مخيفة سيصعب على العالم التعامل معها، ومنها القضاء على التنوع البيولوجي والبيئي في أكثر من مئة جزيرة يمنية على البحر الأحمر. وأوضح أنّ "الوضع الذي يمر به خزّان صافر في منطقة رأس عيسى يزداد سوءا كل يوم، بسبب عرقلة الميليشيا الحوثية للفريق الفني لأعمال الصيانة بشكل عام". وحذر العود من أنّ "تلك العراقيل التي يفعلها الحوثيون ستسبب نتائج كارثية"، مشيرا إلى زيادة المخاطر في

الحديدة (اليمن) - حذرت الحكومة اليمنية الإثنين من وقوع كارثة بيئية محتملة في أكثر من 100 جزيرة بالبحر الأحمر، جراء تسرب محتمل للنفط الخام من خزّان صافر العائم الراسي في ميناء مدينة الحديدة الواقعة على الساحل الغربي لليمن والخاضع لسيطرة جماعة الحوثي المتزمنة. وجاء ذلك وفق بيان صادر عن وزير النفط والمعادن اليمني أوس العود، أوردته الوكالة الرسمية سبا، وقال فيه إنّ "حدوث تسرب من خزّان النفط العائم

الحديدة (اليمن) - حذرت الحكومة اليمنية الإثنين من وقوع كارثة بيئية محتملة في أكثر من 100 جزيرة بالبحر الأحمر، جراء تسرب محتمل للنفط الخام من خزّان صافر العائم الراسي في ميناء مدينة الحديدة الواقعة على الساحل الغربي لليمن والخاضع لسيطرة جماعة الحوثي المتزمنة. وجاء ذلك وفق بيان صادر عن وزير النفط والمعادن اليمني أوس العود، أوردته الوكالة الرسمية سبا، وقال فيه إنّ "حدوث تسرب من خزّان النفط العائم